

أسعار الحبوب والمواد الغذائية في مصر خلال عصر المماليك البرجية

(٧٨٤هـ / ١٣٨٢م - ٩٢٣هـ / ١٥١٧م)

الدكتور

عيسى محمود عسود العزام

كلية العلوم والآداب / جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على تطور أسعار الحبوب والمواد الغذائية في مصر خلال عصر المماليك البرجية ، وأسباب اضطرابها، وآثارها على فئات المجتمع المصري ، والإجراءات التي قامت بها الدولة للحد من تذبذب الأسعار.

ويستخلص من الدراسة أن أسعار الحبوب والمواد الغذائية شهدت خلال عصر المماليك البرجية تذبذباً شديداً ، لفساد السلطة المملوكية ، وشيوع الرشوة لتقلد وظائف الدولة ، وانعكس ذلك سلباً على مجمل أوضاع الدولة وبخاصة الاقتصادية منها ، وكان لذلك آثار قاسية على السكان .

The prices of grain and foodstuffs in Egypt during the Burji mameluke era

Professor Dr.Isa Mahmood Asood AL-Azzam

College of Sciences and Arts/ Jordon University of Sciences and Technology

Abstract

The study aims to identify the development of grain and foodstuffs prices during the Burji mameluke era ,and the causes of their fluctuations ,and their effects on the segments of the egyptian society ,and the measures adopted by the state to limit the fluctuation of prices .

The study concluded that the grain and foodstuffs prices witnessed severe fluctuations during the Burji mameluke era due to the corruption of the mameluke authority .and the prevalence of bribery to secure government jobs ,and the large number of mukus taxes, which led to a negative impact on the total conditions of the state particularly the economic part ,and also led to severe effects on the population.

أسعار الحبوب والمواد الغذائية في مصر خلال عصر المماليك البرجية

تتناول الدراسة تطور أسعار الحبوب والمواد الغذائية في مصر خلال عصر المماليك البرجية ، من حيث : تذبذب الأسعار ، وأسبابها ، وأثار ذلك على فئات المجتمع المصري . وتعتمد الدراسة على العديد من المصادر الرئيسية وخاصة كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي (ت ٨٤٥هـ) ، ونزهة النفوس والأبدان للصيرفي (ت ٩٠٠هـ) ، وعقد الجمان للعيني (ت ٨٥٥هـ) ، وبدائع الزهور لابن إياس (٩٣٠هـ) ، وأنباء الغمر لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) . ومنهج الباحث في الدراسة يعتمد على جمع المعلومات من المصادر التاريخية المعاصرة ، وتحليلها ، ونقدها ، ثم مناقشتها وصياغتها في إطار بحث مترابط ومتكامل .

أولاً: أسعار الحبوب والمواد الغذائية وتطورها :

شهدت مصر خلال حقبة الدراسة تذبذباً حاداً في أسعار الحبوب والمواد الغذائية ، فالأسعار في مطلع عصر دولة المماليك البرجية (٧٨٤هـ / ١٣٨٢م - ٧٩٥هـ / ١٣٩٢م) اتسمت بالرخاء ، ولم تشهد البلاد أية أزمات اقتصادية لوفاء النيل ، وسيطرة السلطان الظاهر بركات (٧٨٤هـ / ١٣٨٢م - ٧٩٥هـ / ١٣٩٢م) على مقاليد الأمور في الدولة ، فإردب^(١) القمح تراوح سعره بين ثمانية دراهم^(٢) وثلاثين درهماً^(٣) ، وإردب الفول بين ثمانية دراهم^(٤) وثمانية عشر درهماً^(٥) ، وإردب الشعير بين ستة دراهم^(٦) وعشرين درهماً^(٧) .

أما أسعار اللحوم فكانت رخيصة جداً ، فلحم الضأن السليخ كان يباع على الأغلب كل عشرة أرطال^(٨) بثمانية دراهم^(٩) ، ولحم الضأن السميح كل رطلين بدرهم^(١٠) ، ولحم البقر كل رطلين بدرهم ، وأحياناً كل رطلين ونصف بدرهم^(١١) .

لكن أوضاع الدولة الاقتصادية بدأت تضطرب منذ سنة ٧٩٦هـ / ١٣٩٣م فشهدت مصر في عامي (٧٩٦هـ / ١٣٩٣م - ٧٩٧هـ / ١٣٩٤م) ارتفاعاً حاداً في أسعار الحبوب والمواد الغذائية بسبب انحطاط منسوب مياه النيل قبل ري معظم الأراضي ، لذلك لم يزرع معظمها^(١٢) ، فتكالب الناس على شراء الغلال وتخزينها ، وبدأت الأسعار ترتفع تدريجياً ، لقلة وجود الغلال وعرضها ، وازدحم الناس

على الأفران، وفقد الخبز منها، وعم الغلاء البلاد، ففي مطلع عام ٧٩٦هـ / ١٣٩٣م كان إردب القمح يباع بأربعين درهماً، وإردب الفول أو الشعير بعشرين درهماً^(١٣)، ثم اضطربت الأسعار في نهاية العام، وفي العام التالي، فإردب القمح تراوح سعره بين سبعين ومائتي درهم، وإردب الفول أو الشعير بين أربعين وستين درهماً، وإردب الحمص بخمسين درهماً، وحملة^(١٤) الدقيق بيعت بمائة وعشرة دراهم، والخبز كل ثلاثة أرطال بدرهم، وقدح^(١٥) الأرز بدرهمين، ورطل السكر بستة دراهم، ورطل لحم الضأن بدرهم، ورطل لحم البقر بنصف وربع درهم^(١٦)، وتكالب الناس على شراء الخبز والدقيق، وتخاطفوه من رؤوس الحمالين، ثم فقد من الأسواق وكثر ضجيج الناس لعدم وجود ما يأكلونه^(١٧).

وبدأت الأسعار في الاستقرار مطلع عام ٧٩٨هـ / ١٣٩٥م لوفاء النيل، وتدخل الدولة، وكثرة جلب الغلال من الشام، فإردب القمح انخفض إلى ثمانية وعشرين درهماً، وبيع الخبز كل ستة أرطال بدرهم، وبيع إردب الفول أو الشعير بخمسة وعشرين درهماً^(١٨).

ثم بدأت الأسعار بالتحرك بعد وفاة السلطان الظاهر برقوق سنة (٨٠١هـ / ١٣٩٨م) وذلك بسبب الخوف من وقوع الفتنة، واضطراب منسوب مياه النيل أثناء زيادته، وعدم استقرار صرف العملة، وفساد أمور الدولة، ففي المدة بين سنتي (٨٠٢هـ / ١٣٩٩م - ٨٠٤هـ / ١٤٠١م) شهدت مصر تذبذباً ملحوظاً في أسعار الحبوب المواد الغذائية، فإردب القمح تراوح سعره بين أربعين^(١٩) وسبعين درهماً^(٢٠)، وإردب الفول أو الشعير بين خمسة وعشرين^(٢١) وخمسة وثلاثين درهماً^(٢٢)، والخبز كل أربعة أرطال بدرهم، ورطل لحم الضأن بدرهمين، ورطل لحم البقر بدرهم وربع^(٢٣).

ثم أنتاب مصر موجة أخرى من الغلاء في المدة الواقعة بين سنتي (٨٠٦هـ / ١٤٠٣م - ٨٠٨هـ / ١٤٠٥م) والتي فني فيها ثلثي أهل مصر، وخربت مئات القرى، بسبب نقص ماء النيل، وشرق الصعيد بكاملة، أي لم ترو أراضية، وزاد الأمر سوءاً فساد أمور الدولة، وغلاء أطيان الأراضي، فبدأت الأسعار في التحرك، وارتفعت ارتفاعاً حاداً فبيع إردب القمح بأربعمئة درهم سوى الكلفة وهي سمسة عشرة دراهم، وحمولة سبعة دراهم، وغريلة درهمين، وأجرة طحنه ثلاثون درهماً، وبلغ إردب الفول أو الشعير ثلاثمئة وعشرين درهماً غير حمولته وسمسرتة، وبيع إردب الحمص بخمسمئة درهم، وإردب حب البرسيم بثمانمئة درهم، ورطل لحم الضأن باثني عشر درهماً، ورطل

اللحم المسموط بعشرة دراهم، ورطل لحم البقر بأربعة دراهم وربع، ورطل العسل بثمانية عشر درهماً، ورطل الجبن بسبعة دراهم، وقدر الحمص المسلوق بثلاثة دراهم، وقدر الفول المسلوق بدرهمين ونصف، وبطة (زنة خمسون رطلاً) الدقيق بمائة وعشرة دراهم، وشمل الغلاء سائر البضائع^(٢٤). ثم بدأت الأسعار بالانحلال تدريجياً بعد وفاء النيل ونزول القمح الجديد في سنة ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م^(٢٥).

ثم عم الغلاء مصر في الأعوام ٨١٦هـ/ ١٤١٣م ، ٨١٨هـ/ ١٤١٥م ، ٨١٩هـ/ ١٤١٦م ، حتى عز وجود الخبز في الأسواق، وتزاحم الناس في الأفران على شرائه منها، وكثر صراخ الناس في عامة الديار المصرية لفقدهم الخبز^(٢٦) حتى أن إردب القمح بيع بثمانمائة ثم بألف درهم، وبيعت بطة الدقيق بمائة درهم، وقدر الأرز بثلاثة عشر درهماً، وإردب الشعير بمائتين وخمسين درهماً، وإردب الفول بثلاثمائة درهم^(٢٧).

وعلى أثر الغلاء الفاحش تصدى السلطان أبو النصر المحمودي للنظر بالأسعار بنفسه، وعمل معدل للقمح ، وأمر المنادي أن ينادي بالأمان "وأن الأسعار بيد الله سبحانه فلا يتزاحم أحد على الأفران"^(٢٨) ، فانخفضت أسعار سائر الغلال فبيع القمح كل ثلاثة أرادب بدينار^(٢٩) ، والشعير كل أربعة أرادب بدينار^(٣٠) ، واستمر الرخاء طيلة عام ٨١٧هـ/ ١٤١٤م. ثم عاد الغلاء في سنة ٨١٨هـ/ ١٤١٥م ، ٨١٩هـ/ ١٤١٦م ، فتراوح سعر إردب القمح بين مائتين وستين وألف درهم، وإردب الفول بيع بثلاثمائة درهم فما فوق، وإردب الشعير بأربعمائة درهم فما فوق^(٣١) ، وكثر الغش في الخبز، فقد كان أصحاب الطواحين يعملون الخبز من طحين القمح ، و الحمص ، و الشعير ، وأحياناً الفول^(٣٢).

وعم غلاء الحبوب والمواد الغذائية في كثير من أعوام القرنين التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، ومطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي بحيث تراوح سعر إردب القمح بين مائتين وثمانين وألف درهم .

ثانياً: أسباب تذبذب أسعار الحبوب والمواد الغذائية

١- ضرائب المكوس

بالغ معظم سلاطين المماليك في فرض الضرائب على المجتمع المصري لتغطية نفقات الدولة العسكرية وصراعتها المستمر مع الإفرنج والتتار، ولتغطية أعمال البذخ والترف التي كان يعيشها السلطان وكبار رجال دولته، لذلك تضاعفت ضرائب المكوس خلال العصر المملوكي^(٣٣)، وبخاصة أن سلاطين المماليك كانوا يعدون أراضي مصر إقطاعاً لهم ولأمرائهم وأجنادهم^(٣٤)، وتصرفوا في الأراضي بحرية تامة، ومنحوها كإقطاع للأمراء والأجناد، وفرضوا الضرائب على كل شيء^(٣٥)، وأكثر وزراء الدولة من رمي البضائع على التجار بأعلى الأثمان، فخربت البلاد لذلك، وفشا أخذ أموال الناس^(٣٦)، بينما يقول القلقشندي: "وقد عمت البلوى بهذه المكوس، وخرجت في التزديد عن الحد"^(٣٧).

وتؤكد المصادر التاريخية أن المماليك فرضوا المكوس على كل شيء في أرض مصر، وعلى كافة مرافق الدولة، وعروض التجارة والصناعة، ففرضوا ضرائب على الأموال المسقوفة، والحوانيت، والحمامات، والأفران، والطواحين، والأسواق، ومصائد البحر، ومعامل الفروج، والمراعي، والمغاني والأفراح، ودار الضرب، ودار العيار، والمعادن، والغلال ونحوها، بل وصل الأمر أنه تم فرض ضريبة سنوية قدرها دينار على كل إنسان في مصر، وكانت الدولة تصدر ثلث التراكات الأهلية^(٣٨)، وكان يفرض على الرجال دفع زكاة أموالهم ولو كانوا لا يملكون أي مال، كذلك كانت الدولة تفرض ضريبة دينار على جميع تجار مصر والقاهرة إذا أرادت إخراج جيشها للغزو^(٣٩)، وبلغ حجم أموال المكوس التي يتم جبايتها سنوياً ما يزيد على ستمائة ألف دينار، فرسوم ولاية مصر وحدها بلغت مائة ألف درهم، بل يؤكد المقرئ أن ضرائب المكوس التي تجبى في مصر (القساط) في كل يوم تبلغ بضع وسبعين ألف درهم، ولم تكن تصرف تلك الأموال في مصالح الدولة، وإنما تصرف لخدمة السلطان وحاشيته وكبار رجال دولته^(٤٠).

فالسُلطان كان يعدُّ مصر جميعها إقطاعاً له، ويقوم بإعطائها للأمراء والعسكر كنوع من الإقطاع أو الضمان مقابل مبلغ محدد من المال، وهم بدورهم يبالغوا في جباية الضرائب من السكان ويجمعوا

أضعاف ما دفعوه للسلطان، فقد كان لكل مكس ضمان في سائر أقاليم الدولة^(٤١)، وكان يشرف على كل نوع من أنواع المكوس دواوين مقررّة خاصة بكل منها ، وجميعها تتبع الوزارة. وكانت قيمة المكوس المقررة من الدولة على كل صنف يجبي أضعافها من قبل الضمان ، والكتاب ، وأصحاب الدواوين، لأن الدولة كانت تمنح تلك المكوس كنوع من الإقطاع، فالضامن يدفع مبلغ محدد للدولة ويجبي أضعافه من السكان^(٤٢)، لذلك كان للمكوس آثار بالغة على المجتمع المصري، فعانوا كثيراً من الغلاء فصارت السلع تباع المثل مثلين^(٤٣) ، لذلك خربت كثير من المدن والقرى لهجرة سكانها منها لكثرة الضرائب، وتعطلت أكثر الأراضي الزراعية ، لإهمال الدولة مصالح الرعية^(٤٤)، لذلك انتقد المقريري بشدة سلاطين المماليك لسوء سياستهم وآثارها على المجتمع بقوله: " أن ما بالناس من سوء تدبير الزعماء والحكام، وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد"^(٤٥) ويؤكد المقريري أن أصل فساد الدولة المملوكية ، وكثرة الضرائب يعود إلى شيوع الرشوة في تقلد جميع وظائف الدولة، كالوزارة ، والقضاء ، وولاية الأقاليم ، وولاية الحسبة ، وسائر وظائف الدولة ، لذلك وصل إلى تلك الوظائف كل جاهل ومفسد وظالم وباغ ، وانعكس ذلك سلباً على مجمل أوضاع الدولة^(٤٦)، فالوظائف كانت تقلد لم يدفع المال الكثير للسلطان ، وبعد تقلد الوظيفة يلجأ صاحبها إلى فرض الضرائب الباهظة على السكان ليعوض ما دفعه من مال.

وكانت ضرائب المكوس في مصر خلال العصر المملوكي تقسم إلى نوعين هما: المكوس التي تجبي في القاهرة ومصر وثغور مصر البحرية والبرية ، وتكون لصالح دار السلطان وحاشيته ، أما النوع الثاني: فهي المكوس المفروضة على سائر المرافق وعروض التجارة والصناعة في الديار المصرية والتي تمنح كنوع من الإقطاع للأمرء والأجناد. وأبرز ضرائب المكوس المفروضة على الحبوب والمواد الغذائية في مصر خلال العصر المملوكي فهي على النحو التالي:

مكوس ساحل الغلة: كان ساحل الغلة من أشهر مراكز جباية المكوس في مصر، حيث كانت جميع أنواع الحبوب لا تباع إلا لديوان ساحل الغلة الذي يقع في بولاق على نهر النيل ، والذي تملكه الدولة، فهذا الديوان يقوم بشراء الغلال من الفلاحين ثم يقوم ببيعها للرعية والتجار بأسعار مرتفعة^(٤٧) ، وكان

يفرض ضريبة على كل إردب يباع درهمين للسلطان ونصف درهم آخر سمسرة ، وعانى المصريون الكثير من شدة المكوس والمظالم التي كانت تفرض على غلالهم ^(٤٨) ، وكانت المكوس التي تجبى في ساحل الغلة تبلغ أربعة الآلاف ألف وستمئة ألف درهم في السنة ، وكان ساحل الغلة إقطاع لأربعمائة من الجند سوى الأمراء، وكان إقطاع كل جندي يتراوح بين ثلاثة الآلاف إلى عشرة الآلاف درهم في السنة، وإقطاع الأمراء من عشرة الآلاف إلى أربعين ألف درهم، وكان يشرف على جباية المكوس في ساحل الغلة ديوان مفرد يعمل فيه نحو ستين كاتباً، وثلاثين جندياً ^(٤٩).

مكوس طرح الفراريج: كانت الدولة تقوم بشراء الفراريج (الدواجن) من السكان، وتتحكم ببيعه في جميع أنحاء مصر بالسعر الذي تحدده ، وكان للفراريج ضمان في سائر أنحاء مصر ، وكان لذلك آثار شديدة على السكان ^(٥٠).

مكوس المصايد: كانت الدولة تفرض ضرائب المكوس على مصايد الأسماك في جميع أنحاء مصر فالأسماك التي يتم صيدها وتباع يؤخذ عنها مكس، وكان للمصايد ديوان وله شهود وكتاب ، حيث كان الديوان يرسل موظفيه إلى جميع المناطق التي تصطاد بها الأسماك في مصر مثل: خليج الإسكندرية ، وبحيرة الإسكندرية ، وثر دمياط، وثر أسوان ^(٥١)، وجميع الأسماك التي يتم صيدها في نهر النيل تحمل إلى دار السمك في القاهرة، فتباع ويؤخذ منها مكس السلطان.

مكوس قصب السكر ومعصره: وهي ضرائب كانت تفرض على مزارعي قصب السكر وأرباب المعاصر ويجبى من ذلك المال الكثير ^(٥٢).

مكوس الملح: وهي الضريبة التي كانت تفرض على الملح المستخرج من الموانئ المصرية على البحر المتوسط حيث كان يمنع أي شخص أخذ الملح من الملاحات إلا بدفع ضريبة ^(٥٣).

مكوس الفاكهة: وكانت قيمتها في السنة ستة الآلاف دينار غير المال الذي يأخذه لأنفسهم الكتاب والأعوان ^(٥٤).

٢- الرشوة والبراطيل والاحتكار:

تميز عصر المماليك البرجية بكثرة عزل رجال الدولة وتنصيبهم، بما فيها منصب السلطنة، فنهاية معظم السلاطين الخلع على أيدي كبار الأمراء، ولم يمكثوا في السلطة إلا مدة قصيرة ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر أو شهر ونصف أو مئة يوم أو ستة أشهر، وإن عملية خلع السلطان كان يرافقها اضطرابات وصراع على السلطة بين كبار الأمراء، فضلاً عن ذلك فإن قصر مدة حكم معظم السلاطين قد انعكست سلباً على مجمل أوضاع الدولة وبخاصة الاقتصادية منها^(٥٥).

فوظائف الدولة تقلد لمن يدفع أكثر بغض النظر عن الجدارة والأهلية، وأهداف طالب الوظيفة كههدف السلطة التجارية، وجني أضعاف ما دفعه، مما جعل معظم الوظائف بيد أشخاص لاكفاءه لهم، ولا هم لهم سواء الكسب وتحصيل الأموال، فتعاظمت الضرائب في الدولة، وكثرت المغارم والمصادرات، وعم الفساد الإداري والمالي حتى أن السمة العامة لعصر المماليك البرجية شراء الوظائف^(٥٦)، فقد "كان لا يكاد يولى أحداً وظيفة إلا بمال"^(٥٧).

فالسلطان الملك الظاهر برقوق كان مولعاً بجمع المال، و تجاهر الناس في عهده بالرشوة، فلا يكاد يتقلد أحد وظيفة إلا بدفع المال؛ لذلك تقلد إدارة الدولة أشخاص غير أكفاء، ففسدت لذلك معظم أوضاع الدولة، " والتظاهر بالبراطيل التي يستأديها، واقتدى الولاة به في ذلك، حتى صار عرفاً غير منكر البتة"^(٥٨).

وسار على نهجه ابنه السلطان الملك الناصر أبو السعادات فرج بن الظاهر برقوق (٨٠١هـ/١٣٩٨م - ٨١٥هـ/١٤١٢م) الذي كان أسوأ حكام الإسلام كما يذكر المقرئ، فقد كان منهمكاً في شرب الخمر والملاهي، ولم يترك باباً من أبواب الظلم بحق الرعية إلا وسلكه، وكان سفاكاً للدماء، وخرب بسوء تدبيره معظم أراضي مصر وبلاد الشام^(٥٩).

وفي عهد السلطان الملك المؤيد أبو النصر شيخ المحمودي (٨١٥هـ/١٤١٢م - ٨٢٤هـ/١٤٢١م) تعاظم فساد أمور الدولة، وشاع أخذ الرشوة والبراطيل في مرافق الدولة، المختلفة وفرض

المغارم على الفلاحين والمصادرات، وكثير قطاع الطرق، وضاعت الحقوق لفساد مؤسسة القضاء، وانعدم الأمن والنظام وأصاب البلاد أشد موجات الغلاء^(٦٠).

ولم تعد وظيفة المحتسب خلال حقبة الدراسة من الوظائف الجليلة بل صارت كبقية وظائف الدولة تقلد لمن يدفع مالا أكثر^(٦١) ، ففي سنة ٧٩٣هـ / ١٣٩٠م تقلد حسبة القاهرة بهاء الدين محمد البرجي بمال دفعه إلى الاستاذ^(٦٢)، وفي سنة ٧٩٨هـ / ١٣٩٥م عزل محتسب القاهرة لعجزه عن القيام بما التزم به من المال^(٦٣) ، وأعيد شرف الدين محمد بن الدماميني ثم عزل في العام التالي، واستقر عوضاً عنه بهاء الدين البرجي لدفعه أموالاً أكثر، فتشأه الناس بولايته لما أصاب البلاد من الغلاء الحاد^(٦٤) ، وفي سنة ٨٠٦هـ / ١٤٠٣م تم تغيير محتسب القاهرة أكثر من مرة، لأن الوظيفة كانت تقلد لمن يدفع أكثر^(٦٥). وفي سنة ٨٠٨هـ / ١٤٠٥م قلدت الحسبة لأحد باعة السكر "بمال قام به فكان هذا من أشنع القبائح وأقبح الشناعات"^(٦٦) ، وفي سنة ٨٢٢هـ / ١٤١٦م قلدت الحسبة لإبراهيم بن الحسام الجندي بعد أن دفع رشوة ذهباً^(٦٧) ، واستمر تقليد الحسبة على هذا النهج حتى نهاية العصر المملوكي بحيث تقلدها رجال غير أكفاء وليسوا من رجال الدين فانعكس ذلك سلباً على وضع الأسواق في الدولة، فسادها نوع من الفوضى والغلاء، والغش والاحتكار والتدليس والتلاعب بالموازين والمكاييل . حتى صار الغش في البضائع أمراً مشروعاً، والمحتسب يجبي ضرائب على ذلك^(٦٨) ، لذلك عانى العامة كثيراً من فساد هذه الوظيفة.

فولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة أدى إلى كساد الأسواق وفساد أمور الدولة، وترك معظم الأراضي بلا زراعة ، وشيوع الظلم، وضياع الحقوق، وكثرة المغارم والضرائب على الفلاحين، وقد انعكس ذلك سلباً على مجمل الأوضاع الاقتصادية في الدولة فانهارت الصناعة في مصر لظلم ولالة الأمر لأرباب الصنائع والمهن، فقد كان في الإسكندرية في سنة ٧٩٠هـ / حوالي أربعة عشر ألف نول للنسيج فخرّب معظمها، ولم يبق فيها في سنة ٨٣٧هـ / ١٤٣٣م إلا ثمانمائة نول فقط .^(٦٩) وغلب الفقر على الناس على اختلاف طبقاتهم " فلا تكاد تجد إلا شاكياً مهتماً لدينيه، وأصبح الدين غريباً لا ناصر له"^(٧٠).

كذلك كان السلطان وكبار رجال الدولة يمارسون سياسة الاحتكار لتحقيق الأرباح الوفيرة وبخاصة أن معظم غلال أرض مصر كانت للسلطان والأمراء^(٧١) ، وتطرح على التجار بأعلى الأثمان^(٧٢).

وكانت المتاجرة ببعض السلع حكراً على السلطان ففي سنة ٨٢٧هـ/ صار حق شراء السكر من الفلاحين وبيعه حصراً على السلطان^(٧٣) ، وفي سنة ٨٣١هـ/ ١٤٢٧م صدر مرسوم عن السلطان بمنع زراعة قصب السكر من قبل الرعية، وأن زراعة القصب حصراً على السلطان يزرعه، ويعصره، ويبيعه من غير أن يشاركه في ذلك أحد، ثم أبطل هذا المرسوم فيما بعد^(٧٤). ثم صدر مرسوم عن الدولة باحتكار تجارة الفلفل والسلع الشرقية لصالح السلطان^(٧٥).

وكان السلطان على رأس المحتكرين، فقد كان يخزن الغلال الضخمة في المتجر السلطاني، ويعرضها في الأسواق أوقات الشدة وبالسعر الذي يحدده، ففي سنة ٨٣٢هـ/ ١٤٢٨م طرحت الغلال من المتجر السلطاني، وحدد ثمن الإردب بثلاثمائة درهم، في الوقت الذي كان سعره في الأسواق بمائتي درهم، مما أدى إلى ارتفاعها^(٧٦) ، وفي سنة ٨٣٥هـ/ ١٤٣١م رسم بشراء الغلال من كافة النواحي بمصر للسلطان لرخصتها، بقصد تخزينها لحين الغلاء للمتاجرة بها، وألزم السماسرة أن لا يبيعوا لأحد شيئاً من الغلال لحين اكتفاء السلطان^(٧٧) ، لذلك عندما تحركت الأسعار في العام التالي حقق السلطان أرباحاً وفيرة^(٧٨) ، وكثيراً ما كان السلاطين يحتكرون حق شراء الغلال وبيعها^(٧٩).

٣- اضطراب مد النيل:

لقد تغير قانون النيل خلال عصر المماليك البرجية، نتيجة فساد أمور الدولة، وإهمال الجسور والترع والخلجان وقنواتها^(٨٠) ، فيؤكد ابن إياس أن الحد الأدنى المطلوب للزراعة أن يبلغ مقياس النيل ثمانية عشر ذراعاً، ولري جميع الأراضي الزراعية يجب أن يبلغ المقياس بين الثمانية عشر ذراعاً، والعشرين ذراعاً ولم تعد الثمانية عشر ذراعاً والعشرون ذراعاً، يسببان خطورة على المحاصيل الزراعية كما كان في العصور السابقة^(٨١) لفساد الجسور.

والجسور في مصر صنفان: جسور سلطانية، وهي الجسور العامة النفع، في حفظ النيل على البلاد، ومهمة العناية بها يقع على عاتق الدولة، ويؤكد المقريري أن الدولة كانت تجبى من السكان مال عظيم للعناية بها، لكن في الواقع لا يصرف منه شيء البتة خلال مدة الدراسة بل "يرفع إلى السلطان ويتفرق كثير منه بأيدي الأعوان، ويسخر أهل البلاد في عمل الجسور" ^(٨٢) أما الصنف الثاني من الجسور فهي الجسور البلدية التي يخص نفعها ناحية دون أخرى، ويتولى إقامتها المقطون والفلاحون من أصل مال الناحية ^(٨٣).

وتكاد تجمع المصادر التاريخية المعاصرة لحقبة الدراسة ^(٨٤) على فساد الجسور وتقطعها في مصر ، وكثرة شراق الأراضي بسبب ذلك ^(٨٥).

ومن خلال استعراض مقاييس النيل خلال مدة الدراسة نلاحظ أن النيل اتسم بالوفاء في معظم عصر دولة المماليك البرجية ، حيث تراوح منسوب المياه فيه بين الثمانية عشر والعشرين ذراعاً، وهي الأذرع اللازمة لري الأراضي، لكن اضطرابه أثناء زيادته أو هبوطه بسرعة، وفساد الجسور، كان يؤدي إلى الحيلولة دون ري كثير من الأراضي، ففي سنة (٧٩٦هـ / ١٣٩٣م) انتهت زيادة النيل إلى ثمانية عشر ذراعاً وإحدى عشر إصباعاً ^(٨٦) ، ثم انحط بسرعة دون ري معظم الأراضي مما أدى إلى الغلاء ^(٨٧) ، وفي سنة (٨٠٦هـ / ١٤٠٣م) لم يبلغ النيل سوى ستة عشر ذراعاً وثلاثة أصابع، فشرق الصعيد بكامله، فحدث الغلاء، وفي العام التالي على الرغم من وفاء النيل ببلوغه تسعة عشر ذراعاً وثلاثة أصابع ^(٨٨) ، فإن إهمال الجسور أدى إلى تدمير كثير من القرى، وعجز الفلاحين عن البذر ^(٨٩).

وفي سنة ٨٢٢هـ / ١٤١٩م بلغ مقياس النيل ثمانية عشر ذراعاً وأربعة عشر إصباعاً لكنه هبط بسرعة دون ري أغلب الأراضي الزراعية ^(٩٠). وفي سنة ٨٢٥هـ / ١٤٢١م بلغ مقياس النيل تسعة عشر ذراعاً وستة أصابع، فعم به النفع عامة الأراضي، غير أن انقطاع الجسور أفسد أكثر الزراعات وبخاصة الصيفية منها ^(٩١) ، وفي سنة ٨٢٧هـ / ١٤٢٣م هبط النيل بسرعة دون ري أكثر نواحي الصعيد والوجه البحري ^(٩٢) ، وفي العام التالي لم تزرع أغلب الأراضي لقصور مد النيل في أوانه، وقلة العناية بالجسور ^(٩٣).

وفي سنة ٨٣٠هـ / ١٤٢٦م على الرغم من وفاء النيل ببلوغه عشرين ذراعاً، فإنه هبط بسرعة دون ري أغلب أراضي الوجهين البحري والقبلي^(٩٤). وفي سنة ٨٣٢هـ / ١٤٢٨م بلغ مقياس النيل تسعة عشر ذراعاً وستة عشر إصباعاً، غير أن انقطاع الجسور في بعض النواحي ترك الأراضي بلا زراعة^(٩٥). وفي سنة ٨٣٥هـ / ١٤٣١م كثر تقطع الجسور بالنواحي، فغرق الكثير منها^(٩٦). وفي سنوات ٨٣٧هـ / ١٤٣٣م^(٩٧)، و ٨٧٣هـ / ١٤٦٨م^(٩٨)، و ٨٨٩هـ / ١٤٨٤م^(٩٩)، و ٨٩٩هـ / ١٤٩٣م^(١٠٠)، و ٩٠٢هـ / ١٤٩٦م^(١٠١)، و ٩١٧هـ / ١٥١١م^(١٠٢)، و ٩١٩هـ / ١٥١٣م^(١٠٣)، على الرغم من وفاء النيل، فإن هبوطه بسرعة، وفساد عمل الجسور، أدى إلى ترك معظم الأراضي بلا زراعة، والمصادر التاريخية تعبر عن ذلك بمصطلح "شرق غالب البلاد"^(١٠٤).

ولا شك أن اضطراب منسوب مياه النيل، بتوقفه أثناء زيادته أو هبوطه بسرعة دون ري معظم الأراضي، كان يدفع الناس إلى القلق، والخوف من المستقبل المجهول، فيسارعون إلى تخزين الغلال بقصد إدخار المقادير اللازمة لهم ولأسرهم أو بقصد تحقيق الأرباح، فيضعف عرض الغلال بالأسواق، فيعم الغلاء مصر، وغالباً ما كان يبدأ الغلاء في القاهرة ومصر ثم يعم مختلف أنحاء مصر^(١٠٥)، بل أن طائفة من الناس قد اعتادوا أثناء فيضان النيل إشاعة الأخبار بعدم الوفاء بقصد إثارة الذعر في الأسواق بشأن الغلال فيحدث الغلاء^(١٠٦).

٤- الإقطاع ونفقات السلطان

كانت أراضي مصر خلال عصر المماليك البرجية تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده^(١٠٧)، وهم يقوموا بتأجيرها للفلاحين، وقد بالغوا في زيادة أجرة تلك الأراضي، حتى بلغت أجرة الفدان^(١٠٨) عشرة أمثالها في مطلع العصر المملوكي، وتزايدت كلفة الحرث والبذور والحصاد وغيره، "وعظمت نكاية الولاة والعمال، واشتدت وطأتهم على أهل الفلح، وكثرت المغارم في عمل الجسور وغيرها، وكانت الغلة التي تتحصل من ذلك عظيمة القدر زائدة الثمن على أرباب الزراعة، سيما في الأرض منذ كثرت هذه المظالم، ومنعت الأرض زكاتها، ولم تؤت ما عهد من أكلها، والخسارة يأبأها كل واحد

طبعاً" (١٠٩). فازدياد أجرة الأراضي تباعاً وتعاضم تكاليف الحرث والبذر والحصاد وعمل الجسور أدى إلى ازدياد تكاليف الإنتاج وهذا يفسر الغلاء خلال مدة الدراسة (١١٠).

ولم تكتف الدولة بزيادة أجرة الأراضي، بل بالغت في فرض المغارم والضرائب والمصادرات على العامة وبخاصة الفلاحين وأرباب المهن والصنائع لكثرة نفقاتها، فذكر المقرئ أن نفقة المماليك السلطانية تبلغ في كل شهر ألف ألف ومائتي ألف درهم، سوى ما لهم من لحم وعلف لخيولهم، وكسوة (١١١). فضلاً عن نفقات الدولة الأخرى في أيام الفتن والحروب أو نفقات البذخ والترفع من قبل رجال الدولة: ففي سنة ٧٩١هـ / ١٣٨٨ فرق السلطان الملك الظاهر برقوق على الأمراء الكبار على أثر وقوع فتنة في مصر عشرة آلاف دينار (١١٢)، وفي كل واحد من الطبلخانة (١١٣) خمسة آلاف دينار، وفي كل واحد من أمراء العشرات (١١٤) ألف دينار، وأعطى أتابك العسكر (١١٥) في ليلة واحدة ثلاثين ألف دينار (١١٦).

وفي سنة ٨١٣هـ / ١٤١٠م أنفق السلطان الملك الناصر فرح بن برقوق على المماليك نفقة هائلة، فأعطى لأتابك العسكر ثلاثة آلاف دينار، ولأمراء الألوف ألفي دينار لكل منهم ولأمراء الطبلخانة خمسمائة دينار لكل أمير، ولمن دونهم من ثلاثمائة إلى مائتي دينار (١١٧)، وفي السنة التالية أنفق على المماليك نفقة السفر إلى الشام، لكل مملوك سبعين ديناراً، ولأتابك العسكر ثلاثة آلاف دينار، ولأمراء الألوف ألفي دينار، ولأمراء الطبلخانة ما بين سبعمائة وخمسمائة دينار بحسب رتبهم (١١٨).

ولتغطية هذه النفقات وغيرها بالغ السلطان فرح بن برقوق في فرض المغارم على الفلاحين حتى أنهم عجزوا عن دفعها، الأمر الذي اضطرهم إلى الهرب من قراهم، وخراب الكثير من القرى، وترك الأرض بلا زراعة مما أدى إلى الغلاء الفاحش، وقد وصف المقرئ ما آلت إليه الأمور في مصر خلال عهده بقوله: " وعم الخراب بلاد الصعيد بحيث بطل منها زيادة على أربعين خطبة وتلاشت مدائن الصعيد كلها، وخرب من القاهرة وظواهرها زيادة على نصف أملاكها، ومات من أهل إقليم مصر بالجوع والوباء نحو ثلثي الناس (١١٩) على أثر الغلاء والوباء في عامي (٨٠٦هـ / ١٤٠٣م - ٨٠٧هـ / ١٤٠٤م).

كذلك بالغ السلطان أبو النصر شيخ المحمودي في النفقات على أمرائه ومماليكه، ففي سنة ٨٢٠هـ / ١٤١٧م وعلى أثر سفره إلى الشام فرق على المماليك أموالاً ضخمة، فأعطى أتابك العسكر خمسة آلاف دينار، وأمير السلاح^(١٢٠) أربعة آلاف دينار، وبقية المقدمين من الأمراء بين ألفي دينار ومائة دينار حسب رتبهم، ولكل فرد من المماليك السلطانية أربعين دينار من الذهب وعشرة آلاف درهم^(١٢١). ولتغطية هذه النفقات فرض كثير من المغارم على الفلاحين والعامّة، فقد فرض على جميع القرى في الوجه البحري فرائض ذهب، ولم يعف أحد البتّة، ثم تتبّع الاستادار أرباب الأموال فصادرهم، وأخذ منهم أموالاً ضخمة، ونهب أعداداً كبيرة من الجواميس، ثم طرحها على الناس في القرى بأثمان باهضة، فالجاموس طرحه باثني عشر ألف درهم علماً بأن السعر الطبيعي للجاموس لا يتجاوز ألفي درهم^(١٢٢)، ثم سار إلى الصعيد ونهب الكثير من الأغنام والأبقار والجمال والخيول، وفرقها على الناس في منطقة الوجه البحري بأعلى الأثمان^(١٢٣)، فاختل أقليم مصر نتيجة ذلك خللاً شنيعاً^(١٢٤).

وفي ربيع الآخر سنة ٨٢٠هـ / ١٤١٧م فرضت الدولة مغارم ضخمة على السكان في الوجهين البحري والقبلي، فجمعت ثمانية آلاف رأس من الأغنام، وألفا جمل، وألفا قنطار من النقد، وعدد كبير من الإماء والعبيد، ثم طرحت على الناس بأعلى الأثمان، فأذاقوا الناس أنواع المكاره، وشملت المضرة عامة أهل مصر، وعم الغلاء لشدة أهل الدولة واتباعهم في فرض المغارم^(١٢٥).

وفي سنة ٨٢٦هـ / ١٤٢٢م جبى رجال الدولة من الصعيد أموالاً ضخمة فضلاً عن الأغنام والأبقار، والخيول، وطرحت على الناس بأعلى الأثمان^(١٢٦)، الأمر الذي أدى إلى خراب الكثير من القرى وترك الأراضي بلا زراعة لهرب سكانها منها^(١٢٧).

وفي سنة ٨٣٥هـ / ١٤٣١م سافر الاستادار إلى بلاد الصعيد وصادر أهلها، وعاث فيها فساداً^(١٢٨)، وفي العام التالي جمع مغارم ضخمة من الخيول والأغنام والجمال من منطقة الوجه البحري^(١٢٩).

وبلغ ظلم الفلاحين ذروته في مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي فقد كان ينزل رجال الدولة على البلاد ويستخرجوا من الفلاحين الحميات والشيخة قبل وفاء النيل ، فحصل

للمقطعين غاية الضرر^(١٣٠). والدولة لجأت إلى فرض المغارم والمصادرات لتغطية نفقاتها الضخمة لضعف مواردها وانحطاطها^(١٣١).

ولا شك أن كثرة المغارم والمصادرات وإهمال الجسور أدى إلى خراب أعداد ضخمة من القرى قدرها المقريري بحوالي سبعة آلاف وثمانمائة وثلاثون قرية^(١٣٢). وتعطلت أكثر الأراضي من الزراعة" فقلت الغلال وغيرها مما تخرجه الأرض لموت أكثر الفلاحين وتشردهم في البلاد من شدة السنين وهلاك الدواب، ولعجز الكثير من أرباب الأرض عن زرعها لعلو البذر وقلة المزارعين، وقد أشرف الإقليم لأجل هذا... على البوار والدمار"^(١٣٣).

٥- كثرة الغش في المسكوكات (تزييف العملة):

كانت العملة المتداولة في مصر خلال العصر المملوكي الدنانير الذهبية والدراهم الفضية، والفلوس النحاسية، وكانت الدنانير على ثلاثة أنواع :

- ١- الدينار الهرجة: وهو الذهب الإسلامي الخالي من الغش، وقد قل في أيدي الناس.
- ٢- الدينار الأفرنطي أو الأفلوري الذي كان يجلب من بلاد الإفرنج، وقد أبتدأ التعامل به في مصر منذ سنة ٧٩٠هـ/ ١٣٨٨م ، وكثر حتى صار نقداً رائجاً، غير أن الناس قصوه حتى خف وزنه، وضرب كثير من الناس على شكله، وتسامح الناس في أخذه فراج بينهم، ووقع فيه اختلاف كبير من حيث نقص الوزن أو العيار، ويجعل بإزاء كل عيب حصة من المال تنقص من صرفه.
- ٣- الدينار الناصري الذي ضربه الملك الناصر فرج بن برقوق غير أن عيار الذهب بهذه الدنانير كان يقل عن حد الأصول.

وأما الفلوس فقد كان التعامل بها عدأً، وكل درهم يساوي أربعة وعشرين فلساً زنة كل فلس مثقال^(١٣٤) ، ثم تناقص وزنها وكثر ضربها، حتى صارت هي النقد الرائج، ثم نقص أهل الدولة وزنها، وصار التعامل بها وزناً ابتداءً من سنة ٨٠٧هـ / ١٤٠٤م وجعل كل رطل منها يساوي ستة دراهم، والدرهم يساوي أربعة وعشرين فلساً، وتزايد سعر الذهب لكثرة الفلوس، وشناعة حملها في السفر، وقلة

الدرهم في الأسواق، وصارت الفلوس هي التي ينسب إليها ثمن جميع المبيعات وقيم الأعمال بأسرها، ويعطى الذهب والفضة عوضاً عنها^(١٣٥). غير أن الفلوس قد تعاضم فسادها خلال العصر المملوكي الثاني "وقد أتلّف أهل الفساد وزنها ونقصوها بهرشها حتى خفت، وضربوا على مثالها نحاساً يخالطه يسير من الفضة" ثم صار يخلط بالفلوس مسامير الحديد، ونعال الخيل الحديد ونحوها من قطع النحاس وقطع الرصاص بحيث لا يكاد يوجد في القنطار من الفلوس إلا دون ربعه فلوساً وباقية حديد ونحاس ورصاص^(١٣٦)، من أجل أن التعامل بها وزناً لا عدداً، لذلك أمر السلطان أبو النصر شيخ المحمودي سنة ٨٢٤هـ / ١٤٢١م، بأن يكون سعر الفلوس المنقاة من الحديد والرصاص والنحاس بسبعة دراهم كل رطل، ويكون سعر رطل الفلوس المغشوشة بخمسة دراهم^(١٣٧). وفي سنة ٨٢٨هـ / ١٤٢٤م صار رطل الفلوس يساوي تسعة دراهم^(١٣٨). ومع ذلك فقد كانت الفلوس هي النقد الراجح، وتنسب إليها قيم الأعمال وأثمان المبيعات كلها^(١٣٩).

نلاحظ خلال عصر المماليك الجراكسة كان سعر مثقال الذهب يتذبذب بين السنة والأخرى، وقد تراوحت قيمته بين تسعة وعشرين درهماً ومائتي درهم^(١٤٠). والسبب المباشر لتذبذب سعر الذهب هو فساد الفلوس^(١٤١)، الذي دفع الناس إلى الزهد عنها، وكثرة طلبهم للذهب، فبذلوا فيه الكثير من الفلوس، مما أدى إلى ارتفاع قيمته باستمرار، ونظراً لتذبذب وغلاء سعر الذهب فإن كل شيء كان يباع بأضعاف ثمنه^(١٤٢)، ويؤكد المقرئ أن سعر الذهب هو أصل البلاء والغلاء والمحن خلال حقبة الدراسة^(١٤٣).

ونظراً لتذبذب سعر مثقال الذهب، فقد شهدت الدنانير تذبذباً شديداً في قيمتها، فالدينار الإفرنتي تراوحت قيمته بين أربعة وثلاثين درهماً^(١٤٤) ومائتين وستين درهماً^(١٤٥). أما الدينار الناصري فقد تراوحت قيمته بين ستة وثلاثين درهماً^(١٤٦) ومائتين وسبعين درهماً^(١٤٧). وبينما تراوحت قيمة الدينار الهرجة بين خمسة وستين درهماً^(١٤٨)، ومائتي وثمانين درهماً^(١٤٩).

واضطراب قيمة الذهب والدنانير كان من الأسباب الرئيسة للغلاء^(١٥٠)، ومني الناس بالخسائر الفادحة، وتوقفت أحوالهم في كثير من الأحيان لامتناعهم من إظهار الذهب^(١٥١) أو الفلوس^(١٥٢) في الأسواق، لذلك كانت ترتفع أسعار المبيعات ارتفاعاً حاداً.

وسياسة الدولة تجاه العملة وسعر الذهب اتسمت بالتخبط فقد كانت سنوياً تحدد سعر مثقال الذهب، وقيمة الدينانير دون دراسة جادة، الأمر الذي كان يؤدي باستمرار إلى التذبذب في الأسعار وبخاصة الحبوب والمواد الغذائية، وأحياناً كانت تصدر بعض القرارات بشأن الذهب أو الفلوس فينعكس ذلك سلباً على وضع الأسواق، ففي سنة ٨١١هـ/ ١٤٠٨م أصدرت الدولة قراراً بمنع التعامل بالذهب، فنزل بالناس ضرر عظيم من أجل أن النقد الراجح هو الذهب، فشج الناس بإخراج الذهب، فارتفعت أسعار سائر المبيعات^(١٥٣)، وفي شوال سنة ٨١٣هـ/ ١٤١٠م منعت الدولة السفر بشيء من الذهب، فاشتد الأمر على الناس^(١٥٤). وفي العام نفسه أصدرت الدولة مرسوماً ببيع رطل الفلوس باثني عشر درهماً بدلاً من ستة دراهم، فتعطلت أحوال الناس، وأقفلوا حوانيتهم، لذلك اضطرت الدولة إلى إلغاء القرار^(١٥٥). وفي سنة ٨١٩هـ/ ١٤١٦م منعت الدولة التعامل بالدينار الناصري، وأمرت بقصة وصرفه بحساب الذهب الهرجة المصري، فشق ذلك على الناس وتلف لهم أموال كثيرة^(١٥٦). وفي سنة ٨٢٨هـ/ ١٤٢٤م حددت الدولة قيمة كل رطل من الفلوس بتسعة دراهم^(١٥٧). وفي سنة ٨٧٩هـ/ ١٤٧٤م ضربت الدولة فلوس جدد وحددت قيمة الرطل منها بستة وثلاثين درهماً، ونودي على الفلوس القديمة كل رطل بأربعة وعشرين درهماً، مما أدى إلى إلحاق الخسائر الفادحة بالناس بحيث خسروا ثلث أموالهم^(١٥٨).

وتجدر الإشارة أن قيمة رطل الفلوس في العصر المملوكي الأول لم تتجاوز الدرهمين^(١٥٩). بينما خلال حقبة الدراسة تراوحت قيمة رطل الفلوس بين ستة دراهم وأربعة وعشرين درهماً، وأحياناً بستة وثلاثين درهماً مما كان لذلك آثار وخيمة على مجمل الأحوال الاقتصادية في الدولة.

٦- الصراع على السلطة:

عصف بالدولة خلال فترة الدراسة الكثير من الاضطرابات نتيجة الصراع على السلطة بين كبار أمراء المماليك، فنهاية معظم السلاطين كان الخلع بعد صراع مرير، فضلاً عن ذلك فقد كثرت تعديات العربان والجند على العامة، وكثر قطاع الطرق في أوقات الاضطرابات.

وقد بدأت الاضطرابات منذ بداية فترة الدراسة، فعهد الملك الظاهر برقوق كله فتن^(١٦٠). ففي سنة ٧١٩هـ/ ١٣٨٨ حدث صراع مرير على السلطة بين السلطان والأميرين يلغا الناصر ومنطاش انتهى بقمعهما^(١٦١)، وكان لهذا الصراع آثار وخيمة على السكان في القاهرة، فتراحم الناس على شراء الخبز، وأغلقت الأسواق، واشتد الخوف من السلب والنهب، وانتشر الذعار وأهل الفساد في أنحاء المدينة، وعاثوا فيها فساداً، واشتد الأمر حتى داخل الخوف كل فرد من الناس على نفسه وماله وأهله^(١٦٢)، وأمر والي القاهرة التجار بنقل سلعهم من الحوانيت خوفاً من السلب والنهب^(١٦٣).

وفي عامي (٨٠٦هـ/ ١٤٠٣م - ٨٠٧هـ/ ١٤٠٤م) انتاب مصر الغلاء والوباء والفتنة والتي هلك فيها ما ينيف على ثلثي أهل مصر، ودمر أكثر قراها^(١٦٤) بسبب الصراع بين قادة الدولة^(١٦٥)، فقد حدث خلال هذه المدة صراع مرير بين السلطان الملك الناصر فرج بن برقوق وأحد كبار أمراء دولته وهو الأمير يشبك الذي حاول التغلب على السلطان، وصار صاحب الولاية والعزل والنقض والإبرام في الدولة، ثم ما لبث أن اصطدم مع السلطان، وحدث بينهما قتال عنيف انتهى بخروج الأمير يشبك إلى الشام^(١٦٦).

وخلال هذا العصر كثر عبث قطاع الطرق والعربان والجند في البلاد، ففي سنة ٨٢٤هـ/ ١٤٢١م انتشر قطاع الطرق في منطقة الصعيد، وبالغوا في النهب والقتل، مما أدى إلى كساد الأسواق وتوقف التجارة^(١٦٧). وقد وصف المقرئ في الطرق في مصر والشام في سنة ٨٢٨هـ/ ١٤٢٤م بقوله: "والطرقات بمصر والشام مخوفة من كثرة عبث العربان"^(١٦٨)، وكثر عبث الجند بالنواحي، وبالغوا في نهب القماش والبضائع من الأسواق، وصاروا يستخفون بالسلطان والأمراء^(١٦٩).

٧- الآفات والظواهر الطبيعية:

تعرضت الغلال والمحاصيل الزراعية كثيراً لمهاجمة الدود والفئران والجراد، ففي سنة ٨١٦هـ/ ١٤١٣م أتلقت الفئران مساحات واسعة من المزرعات^(١٧٠)، وفي سنة ٨٢١هـ/ ١٤١٨م أكل الدود معظم المزرعات وبخاصة البرسيم والبقول^(١٧١)، وفي سنة ٨٣٠هـ/ ١٤٢٦م أكل الدود البرسيم الأخضر والبقول والقمح ونحو ذلك^(١٧٢)، وفي سنة ٨٣٤هـ/ ١٤٣٠م تعرضت الغلال والمقاي في

نواحي الغربية للمهاجمة من الفئران فأكلت الغلال وهي في سنبله^(١٧٣) ، وفي سنة ٨٤١هـ / ١٤٣٧م اشتد الجراد بضواحي القاهرة فأتلف كثيراً من المقايث والزروع^(١٧٤) ، وفي عامي ٨٤٢هـ / ١٤٣٨م ، ٨٤٣هـ / ١٤٣٩م أتلفت الفئران مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وبخاصة في منطقة الصعيد^(١٧٥) . فضلاً عن ذلك فقد أكل الدود الزروع ، وأعيد بذر بعض الأراضي مرة أخرى ، غير أن الدود أكل ما زرع ثانياً ، وثالثاً^(١٧٦) ، وفي سنة ٩١٧هـ / ١٥١١م تسلط الفأر على الغلال وصار يقرض القمح والشعير وهو في سنبله^(١٧٧) . وكثيراً ما كانت المزروعات تتلف نتيجة الصقيع والحر كما حدث في سنوات ٨٢٧هـ / ١٤٢٣م^(١٧٨) ، و ٨٣٠هـ / ١٤٢٦م^(١٧٩) ، و ٨٤٤هـ / ١٤٤٠م^(١٨٠) .

ثالثاً: آثار تذبذب الأسعار على فئات المجتمع المصري

عانى المجتمع المصري الكثير من شدة اضطراب الأسعار ، فعلى أثر الغلاء في سنتي ٨٠٦هـ / ١٤٠٣م - ٨٠٧هـ / ١٤٠٤م هلك فيها ما ينيف على ثلثي أهل مصر^(١٨١) ، فقد كان يموت من الجوع والبرد كل يوم عدد كبير ففي القاهرة وحدها بلغ عدد من وآراهم القاضي اثني عشر ألفاً وسبعمائة شخص ، غير الأموات التي وآراهم الأمراء^(١٨٢) . واضطر كثير من الناس إلى بيع أولادهم بأبخس الأثمان نتيجة الغلاء والجوع "فاسترق منهم بالقاهرة خلثق ، ونقل الناس منهم إلى البلاد ما لا يعد ، فبيعوا في أقطار الأرض كما يباع السبي ، ووطء الجواري بملك اليمين" ^(١٨٣) .

وخربت أعداد ضخمة من القرى ، فذكر المقرئ أن قرى مصر خلال العصر الفاطمي كانت عشرة آلاف قرية فدثر معظمها خلال العصر المملوكي حتى لم يبق سوى ألفين ومائة وسبعين قرية^(١٨٤) ، فخربت الإسكندرية ، وبلاد الجيزة ، وبلاد الفيوم ، وعم الخراب بلاد الصعيد ، ودثر ثغر أسوان ، وأكثر بلاد الشرقية ، ومعظم الغربية ، وخرب من القاهرة وظواهرها زيادة على نصف أملاكها^(١٨٥) .

وأفاضت المصادر التاريخية في وصف أوضاع العامة خلال تلك الحقبة ، فالمقرئ يذكر ضمن أحداث سنة ٨٣١هـ / ١٤٢٧م ما نصه "والناس قد غلب عليهم في عامة أرض مصر القلة والفاقة ، وعدم المبالاة بأمور الدين ، والشغل بطلب المعيشة لقلة المكسب"^(١٨٦) . وذكر ضمن أحداث سنة

٨٤٤هـ/ ١٤٤٠م: "وكثر في هذا الزمان تخاصم الناس، وتعدي بعضهم على بعض، وتزايد وقوع الشر فيما بينهم، وشنع جهدهم بالسوء، وتناحيهم بالإثم والعدوان" (١٨٧).

بينما وصف ابن إياس الأوضاع العامة في مصر سنة ٨٧٤هـ/ ١٤٦٩ بقوله: "وقد خرجت هذه السنة عن الناس وهم في أمر مريب، وقد وقع فيها أمور شتى منها الغلاء والفناء، والفتن... ووقع فيها مصادرات بسبب التجاريد، وقطع أرزاق الناس من الجوامل وغيرها، وفقدت الناس فيها أولادهم وعيالهم وما قاسى فيها أحد خيراً" (١٨٨). ووصف الأوضاع في سنة ٩٠٣هـ/ ١٤٩٧م بقوله: "الناس وهم في أمر مريب وقد وقع فيها الغلاء والفناء والمصادرات وجور السلطان في حق الناس وأذى المماليك في حق الرعية، وقد صارت الناس في غاية الاضطراب" (١٨٩).

ويجمل لنا المقرئ في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" (١٩٠)، آثار الغلاء على مختلف فئات المجتمع، وقد قسمهم إلى سبعة أقسام على النحو الآتي:

- ١- **أهل الدولة:** وقد كثرت الأموال بأيديهم لكثرة ما يتحصل من خراج الأراضي، فالأرض التي كان خراجها قبل هذه الحوادث عشرين ألف درهم، صار خراجها مائة ألف درهم، لكن المقرئ يؤكد أن القيمة الشرائية للعملة قد انخفضت خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن القيمة الشرائية للعشرين ألف درهم في العصر المملوكي الأول تفوق المائة ألف درهم خلال العصر المملوكي الثاني.
- ٢- **ميسير التجار وأولي النعمة والترف:** لم تتأثر أوضاعهم خلال هذا العصر لكثرة الأموال التي جنوها من الغلاء.
- ٣- **أصحاب البز وأرباب المعاش:** فإنهم في هذه المحن يعيشون مما يتحصل لهم من الربح، فإن أحدهم لا يقنع إلا بالكثير من الفوائد.
- ٤- **أصحاب الفلاحة والحرث:** وقد هلك معظمهم من شدة الغلاء والوباء والفتن، ومنهم من أثري وهم الذين أرتوت أراضيهم في أوقات المحل فنالوا من زراعتها أموالاً ضخمة وعظمت ثروتهم.
- ٥- **الفقهاء وأرباب الجوامك:** وقد ساءت أحوالهم لارتفاع أسعار سائر المبيعات حتى بلغت أضعاف قيمتها المعتادة، بينما لم يتم زيادة أجورهم ومرتباتهم السلطانية، ولم يحدث هناك نوع من التوازن بين الأجور والأسعار لذلك صار الدرهم لا يجدي شيئاً.

٦- أرباب المهن والأجراء والحمالون والخدم والحاکة ونحوهم: وهؤلاء تضاعفت أجورهم كثيراً، إلا أنه لم يبق منهم إلا القليل لموت معظمهم بالوباء والفتن، بحيث لا يوجد منهم أحد إلا بعناء

٧- أهل الخصاصة والمسكنة: وهؤلاء فني معظمهم جوعاً وبرداً، ولم يبق منهم إلا أقل من القليل. ويؤكد المقرئ أن جميع أهل الدولة هم خاسرون من الغلاء، لأن القيمة الشرائية للعملة قد انهارت خلال العصر المملوكي الثاني، فمثلاً من كان معلومة مئة درهم في الشهر، فقد كان يأخذها قبل المحن فضة، عنها خمسة مثاقيل ذهباً، لكن الآن يأخذ المائة درهم، سبعة عشر رطلاً وثلاثي رطل من الفلوس، ولا تبلغ سوى ديناراً واحداً^(١٩١)، وبالتالي فأن أسعار الحبوب والمواد الغذائية وسائر البضائع قد ارتفعت عشرة أضعاف على ما كانت عليه خلال العصر المملوكي الأول.

وكان لسياسة القمع والتسلط التي مارستها الدولة على الرعية أثر في الحد من احتجاجات العامة على الغلاء، فنادراً ما تتحدث المصادر عن خروج العامة للاحتجاج، وحتى إن خرجوا فسرعان ما تقمع حركاتهم، ففي سنة ٧٩٧هـ/ ١٣٩٤م احتج العامة للسلطان على الغلاء واستغاثوا^(١٩٢)، غير إن السلطان لم يأبه بهم، وفي سنة ٨٢٨هـ/ ١٤٢٤م وعلى أثر قلة الخبز في الأسواق، احتج العامة على محتسب القاهرة إلى السلطان والأمراء، وشكوا إليهم المحتسب وسوء سيرته، إلا إن السلطان قمع حركة الاحتجاج، وأمر فقبض على المحتجين، فقبض على الكثير منهم، فتم سجنهم وضربهم، وقطعت أناملهم وآذانهم^(١٩٣)، وبذلك قمعت الدولة حركة الاحتجاج بشدة.

وفي سنة ٨٣٩هـ/ ١٤٣٥م وأثناء خروج السلطان برسباي الأشرف للرمية كعادته "وقف له العوام واستغاثوا من عدم وجود الخبز في حوانيت الخبازين مع كثرة القمح فلم يعبأ بهم ولا التفت إليهم^(١٩٤)، وهذا الموقف من السلطان دليل قاطع على إهمال شؤون الرعية بل التآمر مع رجال الدولة للتحكم في الأسواق لجني الأرباح الوفيرة.

رابعاً: سياسة الدولة لمعالجة ظاهرة تذبذب الأسعار

كان موقف الدولة من ظاهرة تذبذب الأسعار باهتاً وحائراً لا يتناسب مع حجم الغلاء، فنادرأ ما لجأت إلى تحديد أسعار الحبوب والمواد الغذائية، ولم يكن لها دوراً فعالاً لمنع الاحتكار في الأسواق، ونادرأ ما كانت تقوم بفتح مخازنها من الغلال، وتطرحه في الأسواق بأسعار تتناسب مع أوضاع العامة كما كان يحدث في مصر على مر التاريخ الإسلامي، وذلك لأن معظم رجال الدولة كان من مصلحتهم الغلاء، لأنهم كانوا تجاراً، والاحتكار سمة عامة لهم.

فعلى أثر الغلاء الذي شهدته مصر سنة ٧٨٤هـ / ١٣٨٢م أمر السلطان الملك الظاهر برقوق بعدم حبس أحد على دين، وأفرج عن المساجين^(١٩٥) لمعانة الناس من الغلاء^(١٩٦) ، وعلى أثر الغلاء سنة ٧٨٨هـ / ١٣٨٦م طرحت الدولة من مخازنها مائة وثمانية عشر ألف إردب من القمح، وحددت ثمن الإردب بأربعة دنانير^(١٩٧).

وعلى اثر اشتداد الغلاء في سنتي (٧٩٦هـ / ١٣٩٣م - ٧٩٧هـ / ١٣٩٤م) أمر المحتسب سنة ٧٩٦هـ / ١٣٩٣ كبار التجار والأمرأ بفتح مخازن الغلال التي يملكونها، والبيع بسعر الله تعالى، لكنه لم يحدد سعر محدد، وهدد من لا يفتح مخازنه بنهبها فأنحل السعر قليلاً، وهرع الناس على ابتياع الغلال، وصار الذي يريد إردباً يشتري خمسة^(١٩٨) ، ثم شحت الأنفس عن البيع، وكثر الخوف من القحط لكثرة شراق الأراضي^(١٩٩).

ولجأت الدولة إلى مساعدة الفقراء، فزادت من نصيب كل فقير رغيفاً في اليوم على الثلاثة أرغفة المقررة له^(٢٠٠) ، وأكثر السلطان الملك الظاهر برقوق من عمل الطعام للفقراء، وبلغ عدد الفقراء الذين شملتهم عناية السلطان خمسة آلاف فقير^(٢٠١) ، وأكثر السلطان من توزيع الدنانير والدراهم على الفقراء والمساكين وغيرهم وصار لبعضهم من ذلك غنى^(٢٠٢).

من جهة أخرى لجأ السلطان برقوق إلى عزل محتسب القاهرة، وعين عوضاً عنه محتسباً بغير مال^(٢٠٣) (بغير رشوه) وذلك لإحكام سيطرته على الأسواق، والعمل بحق الله تعالى، لكن الأحوال

استمرت على أسوأ حال فكانت أياماً شنيعة^(٢٠٤) ، على الرغم من كثرة الغلال التي تم جلبها من الشام^(٢٠٥).

ولما حدث في مصر اضطراب آخر في سنتي (٨٠٦هـ/١٤٠٣م - ٨٠٧هـ/١٤٠٤م) لم تتحدث المصادر عن أي دور للدولة في معالجة الأزمة، على الرغم من شدتها وقسوتها، والتي خربت فيها مئات القرى، وفني ثلثي إقليم مصر.

وعلى أثر اضطراب الأسعار الذي حدث في الأعوام ٨١٦هـ/١٤١٣م - ٨١٨هـ/١٤١٥م ، ٨١٩هـ/ ١٤١٦ نلاحظ تدخل واضح من الدولة لمعالجة الأزمة، ففي سنة ٨١٦هـ/١٤١٣ أمر المحتسب بمنع الزيادة في الأسعار، وتشدد بذلك، الأمر الذي دفع التجار إلى عدم استيراد القمح، ففقد من أسواق مصر والقاهرة^(٢٠٦) ، ثم أمر المحتسب بعدم بيع القمح إلا للطحانيين، وسعر إردب القمح بثلاثمائة وخمسين درهماً^(٢٠٧) ، ثم ركب المحتسب إلى البلاد القريبة من القاهرة، وتتبع مخازن القمح فيها، وباعها للطحانيين^(٢٠٨).

ولما عادت الأزمة إلى مصر سنة ٨١٨هـ/١٤١٥م عمل السلطان أبو النصر شيخ المحمودي على النظر في أحوال الرعية بنفسه وما له حتى أنه لم يدع لمحتسب القاهرة في ذلك أمراً فمشى الحال بذلك، ورد رمق الناس^(٢٠٩) ، ثم نودي بالقاهرة بالأمان وأن الأسعار بيد الله تعالى، فلا يتزاحم أحد على الأفران، فانحط السعر لذلك قليلاً^(٢١٠) ، ثم أمر السلطان بشراء القمح من منطقة الوجه البحري، وإحضاره للقاهرة التي بلغت فيها الأزمة ذروتها^(٢١١) ، فحمل إليها نحو ألفي إردب من القمح^(٢١٢) ، واقتصر بيع القمح على الطحانيين^(٢١٣) ، وحدد ثمن الإردب بستمائة درهم، علماً بأن تكلفته على الدولة ثمانمائة درهم^(٢١٤) ، كذلك أمر السلطان بتوزيع حوالي أربعة آلاف دينار على الفقراء والضعفاء والأرامل في منطقة القاهرة ومصر^(٢١٥) ، عدا الخبز الذي يوزع عليهم في كل يوم^(٢١٦).

من جهة أخرى لجأ السلطان إلى تحديد أسعار الذهب والعملة، فأمر ببيع مثقال الذهب بمائتين وخمسين درهماً بدلاً من مائتي وستين درهماً، والدينار الإفرنتي بمائتين وثلاثين درهماً بدلاً من مائتين وستين درهماً، وأمر بأن تنقص الدنانير الناصرية وحدد قيمتها بمائة وثمانين درهماً بدلاً من مائتين وعشرة دراهم^(٢١٧).

ويبدو أن إجراءات السلطان لمعالجة الأزمة نالت إعجاب المؤرخ ابن تغري بردي المعاصر له، وعبر عن ذلك بقوله: "قلت: هذا من واجبات العمل، ولعل الله سبحانه وتعالى أن يغفر للمؤيد ذنوبه بهذه الفعلة، فإن ذلك هو المطلوب من الملوك وهو حسن النظر في أحوال رعيته" (٢١٨).

وكانت الدولة في بعض الأحيان تلجأ إلى فتح مخازنها وتبيع القمح للطحانين بسعر محدد رفقاً بالرعية، ففي سنة ٨٣٨هـ / ١٤٣٤م أمر السلطان برسباي الأشرف (٨٢٥هـ / ١٤٢١م - ٨٤١هـ / ١٤٣٧م). بطرح الغلال على المعاصر والدواليب بسعر مئة وخمسين درهماً للإردب (٢١٩)، وفي سنة ٨٧٢هـ / ١٤٦٧م فتح السلطان الملك الأشرف قايتباي (٨٧٢هـ / ١٤٦٧م - ٩٠١هـ / ١٤٩٥م) شونة، وباع القمح بأقل من سبعمئة درهم للإردب، علماً بأن سعره في الأسواق أعلى من ذلك (٢٢٠)، وفي سنة ٨٧٤هـ / ١٤٦٩م فتح شونتتين من شونة، وأبيع إردب القمح بألف درهم (٢٢١)، وفي سنة ٨٩٢هـ / ١٤٨٦م فتح شونا "عدة"، وباع الإردب بخمسة دراهم أشرفية (٢٢٢).

ولجأت الدولة أحياناً في أوقات الغلاء إلى دعوة الرعية للتوبة، والصوم، والاستغفار، وصلاة الاستسقاء، ففي سنة ٨٢٣هـ / ١٤٢٠م على أثر توقف النيل عن الزيادة، والغلاء، نودي بالقاهرة ومصر بترك العمل بالمعاصي، والإكثار من عمل الخير، والصوم ثلاثة أيام، ثم نودي بالخروج إلى جبل القلعة للقيام بصلاة الاستسقاء، فخرج السلطان ورجال دولته وأعداد ضخمة من الرعية، فصلوا ودعوا الله تعالى اللطف بهم (٢٢٣).

الخلاصة :

يستخلص من الدراسة أن أسعار الحبوب والمواد الغذائية شهدت خلال عصر المماليك البرجية تذبذباً شديداً، لفساد السلطة المملوكية، وشيوع الرشوة والبرطلة لتقلد وظائف الدولة، فمعظم الوظائف كانت تقلد لمن يدفع أكثر بغض النظر عن الكفاءة، مما جعل معظم الوظائف بيد أشخاص لا كفاه لهم، وانعكس ذلك سلباً على مجمل أوضاع الدولة وبخاصة الاقتصادية منها، فالأسعار شهدت تذبذباً شديداً، وكان لذلك آثار قاسية على السكان، فهلك ثلثي أهل مصر، وخربت سبعة آلاف وثمانمئة وثلاثين قرية، ولم يكن للدولة دور بارز للحد من ظاهرة اضطراب الأسعار، و كان لسياسة القمع التي تمارسها اثر كبير في الحد من احتجاجات عامة السكان على الغلاء.

الهوامش

- ١- الإردب: مكيال مصري للحنطة يتألف من (٦) وبيات، كل وبية (٨) أقداح كبيرة أو (١٦) قدحاً صغيراً، ويساوي الإردب (٦٩.٦ كغم) هنتس، فالتر، المكايل والأوزان الإسلامية، منشورات الأردنية، عمان، ١٩٧٠، ص ٩٤-٩٥.
- ٢- ابن حجر العسقلاني، ابو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ / ١٤٤٩م) أنباء الغمر بأبناء العمر، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م، ج ٢، ص ٢٩٠-٢٩١.
- ٣- الصيرفي، الخطيب الجوهري علي بن داوود (ت ٩٠٠هـ / ١٤٩٤م) نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تحقيق حسن حبشي، مطبعة دار الكتب، (د.م)، ١٩٧٣م، ج ١، ص ١٢٤.
- ٤- ابن حجر، إنباء الغمر، ج ٢، ٢٩١.
- ٥- المقرئزي، تقى الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م) السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور، مطبعة دار الكتب، مصر، ١٩٧١م، ج ٣، ق ٢، ص ٥٣٨.
- ٦- المصدر نفسه، ج ٣، ق ٢، ص ٥٣٨، الصيرفي، نزهة النفوس، ج ١، ص ٨٧-٨٨.
- ٧- المقرئزي، المصدر نفسه، ج ٣، ق ٢، ص ٥٣٨.
- ٨- الرطل: ويلفظ أيضاً رطل ورُطل، والرطل المصري يزن (١٤٤) درهم ٤٣٧.٥ غم، أنظر: هنتس، المكايل، ص ٣٠-٣١.
- ٩- المقرئزي: السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٥٠٩؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج ١، ص ٨٨.
- ١٠- الصيرفي، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٣٠.
- ١١- المصدر نفسه، ج ١، ص ٨٧-٨٨؛ المقرئزي، السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٥٤٣.
- ١٢- المقرئزي، السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٨١٩.
- ١٣- المصدر نفسه، ج ٣، ق ٢، ص ٨١٩-٨٢٠.
- ١٤- الحملة: حمل الدقيق في مصر تساوي ١٣٥ كغم، أنظر: هنتس، المكايل، ص ٢٧.

- ١٥- القدح: مكيال مصري، وله حجمان: القدح الصغير، وكان كل (١٦) منه تساوي وبيبه، وكل (٤٨) تساوي إردب، والوبية تساوي (١٢.٦٨ كغم) هنتس، المكايل، ص ٦٥ - ٨٠.
- ١٦- لمزيد من المعلومات أنظر: المقرئزي: السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٨٢٥-٨٥٩، الصيرفي، نزهة النفوس، ج ١، ص ٣٩٨ - ٣٩٩؛ ٤٢٩ - ٤٣٠.
- ١٧- المقرئزي، المصدر نفسه، ج ٣، ق ٢، ص ٨٦٠، الصيرفي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٣٠.
- ١٨- المقرئزي، السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٨٤٩-٨٧٢؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج ١، ص ٤٣٩.
- ١٩- المقرئزي، المصدر نفسه، ج ٣، ق ٣، ص ٩٧٧.
- ٢٠- المصدر نفسه، ج ٣، ق ٣، ص ٩٨٢.
- ٢١- المصدر نفسه، ج ٣، ق ٣، ص ٩٧٧.
- ٢٢- المصدر نفسه، ج ٣، ق ٣، ص ٩٧٧، ٩٣٣، ١٠٢٧، ١٠٧٦.
- ٢٣- المصدر نفسه، ج ٣، ق ٣، ص ٩٩٣.
- ٢٤- المصدر نفسه، ج ٣، ق ٣، ص ١١٣٠-١١٣٤؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج ١، ق ٢، ص ٩٦٩.
- ٢٥- المقرئزي، السلوك، ج ٣، ق ٣، ص ١١٥٥.
- ٢٦- المقرئزي، السلوك، ج ٤، ق ١، ص ٣٣١-٣٣٢.
- ٢٧- المصدر نفسه، ج ٤، ق ١، ص ٣٣٤ - ٣٣٥.
- ٢٨- المصدر نفسه، ج ٤، ق ١، ص ٢٣٩ - ٢٣٧.
- ٢٩- ابن حجر، أنباء الغمر، ج ٧، ص ١٤٨.
- ٣٠- المقرئزي، السلوك، ج ٤، ق ١، ص ٢٨٧ - ٢٨٩.
- ٣١- المقرئزي، السلوك، ج ٤، ق ١، ص ٣٣٠-٣٣٧؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج ٢، ص ٣٥٦-٣٥٩.
- ٣٢- الصيرفي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٥٦ - ٣٥٩.
- ٣٣- المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٣١٦.
- ٣٤- ابن إياس، بدائع الزهور، ص ١٣٥.
- ٣٥- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٣، ص ١٠٨-١٠٩.

- ٣٦- المصدر نفسه، ج١٣، ص١٠٨.
- ٣٧- الفلقشندي، أحمد بن علي (ت ٨٢١هـ/ ١٤٨٠م): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الفكر، (د.م)، ١٩٨٧م، ج٣، ص ٥٣٨.
- ٣٨- المقرئزي، السلوك، ج١، ص ٣٠٤-٣٠٥.
- ٣٩- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٣، ص١٠٨.
- ٤٠- المصدر نفسه، ج١، ص ٣٠٤-٣٠٧.
- ٤١- المقرئزي، السلوك، ١٩٧١، ج١، ق٣، ص ١٥٠-١٥٥، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١، ص ٣٨-٤٠.
- ٤٢- المقرئزي، المصدر نفسه، ١٩٧١، ج٤، ق١، ص ٥٢٧.
- ٤٣- ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص ٣٠٤.
- ٤٤- المقرئزي، إغاثة الأمة، ص ٨١-٨٣.
- ٤٥- المصدر نفسه، ص ٤٠.
- ٤٦- المصدر نفسه، ص ٨٠.
- ٤٧- المقرئزي، إغاثة الأمة، ص ٧٩، ٧٥.
- ٤٨- المقرئزي، السلوك، ج١، ق٣، ص ١٥٠.
- ٤٩- المصدر نفسه، ج١، ق٣، ص ١٥٠.
- ٥٠- المصدر نفسه، ج١، ق٣، ص ١٥١، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٩، ص ٣٨-٣٩.
- ٥١- المقرئزي، السلوك، ج١، ص ٣٠٩-٣١٠.
- ٥٢- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ١٩٩٢، ج٩، ص ٣٩.
- ٥٣- المقرئزي، السلوك، ج٢، ق١، ص ٢٠٣.
- ٥٤- المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٥٢٧.

- ٥٥- لمزيد من المعلومات أنظر: المقرئزي، الخطط، ج٢، ص ٢٤١-٢٢٤، ابن دقماق (ت٨٠٩هـ/ ١٤٠٦م): الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، تحقيق محمد كمال الدين، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥، ج٢، ص ٢٦٠-٢٩٦.
- ٥٦- المقرئزي، السلوك، ج٤، ق١، ص ٤٢٩.
- ٥٧- ابن تعزي بردي، النجوم الزاهرة، ج١١، ص ٢٣٩.
- ٥٨- المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٦١٨.
- ٥٩- المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٢٢٥؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج٢، ص ٣٢٢.
- ٦٠- الاستادار: وهو المسؤول عن البيوت السلطانية كلها من المطابخ والشراب خاناه والحاشية والغلمان، وكل ما يحتاجه بيوت السلطان من النفقات والكساوى، وكان من كبار أمرا الدولة، وله سلطان واسعة، ابن فضل الله العمري، التعريف بالمصطلح، ص ١٠٤، هامش (١)؛ المقرئزي، الخطط، ج٣، ص ٣٨٧.
- ٦١- المقرئزي، السلوك، ج٣، ق٢، ص ٨٧٢.
- ٦٢- المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٧٤٨.
- ٦٣- المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٨٥٢.
- ٦٤- المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٨٧٢.
- ٦٥- المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ١١٢٣-١١٢٤.
- ٦٦- المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ١٨.
- ٦٧- الصيرفي، نزهة المشتاق، ج٢، ص ٤٧٣.
- ٦٨- المقرئزي، السلوك، ج٤، ق١، ص ٣٨٨-٣٨٩.
- ٦٩- المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٩٠٩.
- ٧٠- المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٦٧٨.
- ٧١- المقرئزي، السلوك، ج٤، ق١، ص ٣٤٥.
- ٧٢- المقرئزي، إغاثة الأمة، ص ٧٩.

- ٧٣- المقريري ، السلوك، ج٤، ق١، ص ٧٢٨.
- ٧٤- المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٧٦٦.
- ٧٥- المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٧٣٢-٧٢٤؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج٣، ص ١٨٥.
- ٧٦- المقريري ، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٨٠١.
- ٧٧- المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٨٧٢؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج٣، ص ٢٣٩.
- ٧٨- المقريري، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٨٩٤.
- ٧٩- المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٨٠١؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج٣، ص ١٥٥.
- ٨٠- ابن إياس، نزهة الأمم، ص ٨٥.
- ٨١- المصدر نفسه، ص ٨٦- ٨٩؛ وينظر : القلقشندي، المصدر السابق ، ج٣، ص ٥١٦.
- ٨٢- المقريري، تقي الدين أحمد بن علي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ٣ أجزاء، تحقيق محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٨م، ج١، ص ٢٦، المقريري، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٦٧٨.
- ٨٣- المقريري، الخطط، ج١، ص ٢٩١-٢٩٢.
- ٨٤- المقريري، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٦٧٨؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج٣، ص ١٦٦، ابن حجر، إنباء الغمر، ج٨، ص ٢٥٧؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص ٥١٦؛ ابن إياس، نزهة الأمم، ص ٨٩.
- ٨٥- القلقشندي، المصدر نفسه، ج٣، ص ٥١٦.
- ٨٦- الإصبع: يبلغ طوله في مصر (٣.١٢سم) هنتس، المكايل، ص ٨١.
- ٨٧- المقريري، السلوك، ج٣، ق٢، ص ٨١٩.
- ٨٨- المصدر نفسه، ١١١٦- ١١٣٠.
- ٨٩- المصدر نفسه، ج٣، ق٣، ص ١١٣٥.
- ٩٠- ابن حجر، إنباء الغمر، ج٧، ص ٣٦٠؛ ابن إياس، نزهة الأمم، ج٢، ص ٤٥٣.
- ٩١- المقريري، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٦٤٦.

- ٩٢- المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٦٧٢.
- ٩٣- المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٦٧٨.
- ٩٤- المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٧٥٠-٧٥١.
- ٩٥- المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٨٠٩؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج٤، ص ١١٦.
- ٩٦- المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٨٧٤؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج٨، ص ٢٥٧؛ الصيرفي، المصدر نفسه، ج٣، ص ٢٤١.
- ٩٧- المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٩٠٢-٩٠٣.
- ٩٨- ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص ٢١.
- ٩٩- المصدر نفسه، ج٣، ص ٢٠٩.
- ١٠٠- المصدر نفسه، ج٣، ص ٣٠٤.
- ١٠١- المصدر نفسه، ج٣، ص ٣٧٠.
- ١٠٢- المصدر نفسه، ج٣، ص ٢٥٣.
- ١٠٣- المصدر نفسه، ج٤، ص ٣٢٩.
- ١٠٤- المصدر نفسه، ج٣، ص ٣٠٤، ج٤، ص ٢٥٣.
- ١٠٥- ابن إياس، نزهة الأمم، ص ٩٠.
- ١٠٦- المقرئزي، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٨٩٤.
- ١٠٧- ابن إياس، نزهة الأمم، ص ١٣٥.
- ١٠٨- الفدان، مقياس مصري للمساحة، ويساوي (٦٣٦٨) متر مربع، هنتس، المكايل، ص ٩٧-٩٨.
- ١٠٩- المقرئزي، إغاثة الأمة، ص ٨٢-٨٣.
- ١١٠- المصدر نفسه، ص ٨٣.
- ١١١- المقرئزي، السلوك، ج٤، ق١، ص ٢٨.
- ١١٢- عن الفتنة بين السلطان والأميرين يليغا الناصر ومنطاش ينظر: المقرئزي، المصدر نفسه، ج٣، ق٢، ص ٦١٤ وما بعدها.

- ١١٣- أمير الطبلخاناه: وهم من أرباب السيوف، وله عدة سبعين فارساً أو ثمانين فارساً أو نحو ذلك، ويكتب له بالمجلس العالي ينظر: ابن فضل الله العمري، التعريف بالمصطلح، ص ١٠٣-١٠٤.
- ١١٤- أمراء العشرات: وهم من أرباب السيوف ويخاطبوا بالمجلس السامي وعدة كل منهم عشر فرسان ابن فضل الله العمري، التعريف بالمصطلح، ١٠٥-١٠٦؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٤، ص ١٥.
- ١١٥- أتابك العسكر: وهو قائد الجند، وهو أجل أرباب السيوف.
- ١١٦- المقرئزي، السلوك، ج ٣، ق ٢، ص ٦١٤.
- ١١٧- الصيرفي، نزهة النفوس، ج ٢، ص ٢٦٤.
- ١١٨- المقرئزي، السلوك، ج ٤، ق ١، ص ١٩٦.
- ١١٩- المصدر نفسه، ج ٤، ق ١، ص ٢٢٦-٢٢٧.
- ١٢٠- أمير السلاح: هو مقدم السلاحدارية، والمتولي لحمل سلاح السلطان في المجامع الجامعة، وهو المتحدث في السلاح خاناه، وهو من أمراء المثين، المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٣٨٧.
- ١٢١- الصيرفي، نزهة النفوس، ج ٢، ص ٣٨٣.
- ١٢٢- المقرئزي، السلوك، ج ٤، ق ١، ص ٣٩٢.
- ١٢٣- المصدر نفسه، ج ٤، ق ١، ص ٣٩٣.
- ١٢٤- المصدر نفسه، ج ٤، ق ١، ص ٣٩٤.
- ١٢٥- المصدر نفسه، ج ٤، ق ١، ص ٣٩٥-٣٩٦.
- ١٢٦- المصدر نفسه، ج ٤، ق ١، ص ٦٢٦.
- ١٢٧- المصدر نفسه، ج ٤، ق ١، ص ٦٢٧.
- ١٢٨- المصدر نفسه، ج ٤، ق ١، ص ٨٦٨-٨٦٩.
- ١٢٩- المصدر نفسه، ج ٤، ق ١، ص ٨٨٨-٨٨٩.
- ١٣٠- ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٤، ٢٦٢-٢٦٣.

- ١٣١- المقریزی، السلوك، ج٣، ق٢، ص٥٦٩.
- ١٣٢- المصدر نفسه، ج٣، ق٢، ص ٩١٢-٩١٣؛ وينظر: الصيرفي، نزهة النفوس، ج٣، ص ٢٨٣-٢٨٤.
- ١٣٣- المقریزی، إغاثة الأمة، ص ٨٣-٨٤.
- ١٣٤- المتقال: كان وزن المتقال المصري (٢٤) قيراطاً كل قيراط (٠.١٩٥ غم) = ٤.٦٨ غم. أنظر: هنتس، المكايل، ص ١٢.
- ١٣٥- لمزيد من المعلومات أنظر: المقریزی، السلوك، ج٤، ق١، ص ٣٠٥-٣٠٧.
- ١٣٦- المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٥٤٩.
- ١٣٧- المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٦٢٩-٦٣٠.
- ١٣٨- المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٩٧٨؛ العيني، بدر الدين (ت٨٥٥هـ/١٤٥١م) عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (حوادث ٤٢٥-٤٤١هـ) تحقيق محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص ٢٥٢.
- ١٣٩- المقریزی، السلوك، ج٤، ق١، ص ٣٠٧؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ق٢، ص ٦٩٥.
- ١٤٠- المقریزی، السلوك، ج٤، ق١، ص ٣٤٦.
- ١٤١- ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ق٢، ص ٦٩٥.
- ١٤٢- المقریزی، السلوك، ج٤، ق١، ص ٢٩.
- ١٤٣- المقریزی، إغاثة الأمة، ص ١١٢.
- ١٤٤- لمزيد من المعلومات أنظر: المقریزی، السلوك، ج٣، ق٣، ص ١٠٧٦-١١٠٥.
- ١٤٥- المقریزی، المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٤٣٦؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج٢، ص ٤٠٠.
- ١٤٦- المقریزی، السلوك، ج٤، ق١، ص ١٠٧٦-١١٠٥.
- ١٤٧- المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٣١١.
- ١٤٨- المصدر نفسه، ج٣، ق٣، ص ١٠٧٦-١١٠٥.

- ١٤٩- الصيرفي، نزهة المشتاق، ج٢، ص ٤٠٠.
- ١٥٠- المقريري، السلوك، ج٤، ق١، ص ٣٥٦- ٣٦٤.
- ١٥١- المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٨٥.
- ١٥٢- المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٨٢.
- ١٥٣- المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص ٨٥.
- ١٥٤- الصيرفي، نزهة النفوس، ج٢، ص ٢٦٤- ٢٨٩.
- ١٥٥- المقريري، السلوك، ج٤، ق١، ص ٣٥٦.
- ١٥٦- المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٦٧٨.
- ١٥٧- المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٣٥٦.
- ١٥٨- بن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص ١٠٥- ١٠٦.
- ١٥٩- المقريري، إغاثة الأمة، ص ٧٤.
- ١٦٠- المقريري، الخطط، ج٢، ص ٢٤١- ٢٤٢.
- ١٦١- عن الفتنة أنظر: المقريري، السلوك، ج٣، ق٢، ص ٦٠١- ٦١٨.
- ١٦٢- المصدر نفسه، ج٣، ق٢، ص ٦١٥.
- ١٦٣- المصدر نفسه، ج٣، ق٢، ص ٦٢٨.
- ١٦٤- المصدر نفسه، ج٣، ق٢، ص ١١٣٥- ١١٣٦.
- ١٦٥- المصدر نفسه، ج٣، ق٢، ص ١١٣٥.
- ١٦٦- عن هذه الفتنة ينظر: المقريري، السلوك، ج٣، ق٣، ص ١١٣٦- ١١٦٢؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ق٢، ص ٦٩٨- ٧٠٠.
- ١٦٧- المقريري، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٥٤٩.
- ١٦٨- المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٦٧٨.
- ١٦٩- المصدر نفسه، ج٣، ص ٣٨٨.

- ١٧٠- المقريري، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٧٦٤-٧٦٦.
- ١٧١- ابن حجر، إنباء الغمر، ج٧، ص ٣٢٣-٣٢٤.
- ١٧٢- المقريري، السلوك، ج٤، ق٢، ص ٧٦٤-٧٦٦.
- ١٧٣- المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ٨٥٩.
- ١٧٤- الصيرفي، نزهة النفوس، ج٣، ص ٤١٧.
- ١٧٥- المقريري: السلوك، ج٤، ق٣، ص ١١٤٠-١٢١٥.
- ١٧٦- المصدر نفسه، ج٤، ق٣، ص ١١٧٦.
- ١٧٧- ابن إياس، بدائع الزهور، ج٤، ص ٢١٧.
- ١٧٨- المقريري: السلوك، ج٤، ق٢، ص ٦٥٦.
- ١٧٩- المصدر نفسه، ج٤، ق٣، ص ٧٦٤.
- ١٨٠- المصدر نفسه، ج٤، ق٣، ص ١٢٢٠.
- ١٨١- المقريري: السلوك، ج٣، ق٣، ص ١١٣٥.
- ١٨٢- المصدر نفسه، ج٣، ق٣، ص ١١١٩-١١٢٠.
- ١٨٣- المصدر نفسه، ج٣، ق٣، ص ١١٣٥.
- ١٨٤- المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٩١٢-٩١٣. الصيرفي، نزهة النفوس، ج٣، ص ٢٨٣-٢٨٤.
- ١٨٥- لمزيد من المعلومات أنظر: المقريري، السلوك، ج٤، ق١، ص ٢٢٥-٢٢٧.
- ١٨٦- المصدر نفسه، ج٤، ق٢، ص ٧٦٤.
- ١٨٧- المصدر نفسه، ج٤، ق٣، ص ١٢٢٧.
- ١٨٨- بدائع الزهور، ج٣، ص ٣٧.
- ١٨٩- المصدر نفسه، ج٣، ص ٣٩٥.
- ١٩٠- لمزيد من المعلومات ينظر: المقريري، إغاثة الأمة، ص ١١١-١١٤.
- ١٩١- المقريري: السلوك، ج٤، ق١، ص ٢٨.

- ١٩٢- المصدر نفسه، ج٣، ق٢، ص٨٦٠. الصيرفي، نزهة النفوس، ج١، ص٤٣٠.
- ١٩٣- المقرئزي: السلوك، ج٤، ق٢، ص٦٩٨.
- ١٩٤- الصيرفي، نزاهة النفوس، ج٣، ص٣٤١.
- ١٩٥- ابن حجر، إنباء الغمر، ج٢، ص٨٤.
- ١٩٦- المقرئزي: السلوك، ج٤، ق٢، ص٤٦٦.
- ١٩٧- المصدر نفسه، ج٣، ق٢، ص٥٥٣؛ الصيرفي، المصدر نفسه، ج١، ص٣١٩.
- ١٩٨- المقرئزي: السلوك، ج٣، ق٢، ص٨١٩؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج١، ص٣٩١.
- ١٩٩- المقرئزي، السلوك، ج٣، ق٢، ص٨٢٠.
- ٢٠٠- المقرئزي: السلوك، ج٣، ق٢، ص٨٣٤.
- ٢٠١- المصدر نفسه، ج٣، ق٢، ص٨٥٣-٨٥٦.
- ٢٠٢- المصدر نفسه، ج٣، ق٢، ص٨٥٧.
- ٢٠٣- المصدر نفسه، ج٣، ق٢، ص٨٥٩-٨٦٠؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج٣، ص٢٨١-٢٨٢؛ الصيرفي، نزهة النفوس، ج١، ص٤٢٧-٤٣٠.
- ٢٠٤- المقرئزي: السلوك، ج٣، ق٢، ص٨٦٠.
- ٢٠٥- المصدر نفسه، ج٣، ق٢، ص٨٥٩.
- ٢٠٦- المصدر نفسه، ج٣، ق٢، ص٣٣٠.
- ٢٠٧- المصدر نفسه، ج٣، ق٢، ص٣٣٤.
- ٢٠٨- المصدر نفسه، ج٣، ق٢، ص٣٣٤-٣٣٥.
- ٢٠٩- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٣، ص١٩١..
- ٢١٠- المصدر نفسه، ج١٣، ص١٩٠.
- ٢١١- المصدر نفسه، ج١٣، ص١٩١.
- ٢١٢- المقرئزي: السلوك، ج٤، ق١، ص٣٤٣؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج٧، ص٢٠٤.

- ٢١٣- المقرئزي: السلوك، ج٤، ق١، ص٣٤٣
- ٢١٤- المصدر نفسه، ج٤، ق١، ص٣٤٤.
- ٢١٥- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٣، ص١٩١.
- ٢١٦- المقرئزي: السلوك، ج٤، ق١، ص٣٤٨.
- ٢١٧- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٣، ص١٩١.
- ٢١٨- المصدر نفسه، ج١٣، ص١٩٠.
- ٢١٩- الصيرفي، نزهة النفوس، ج٢، ص٣٠٦..
- ٢٢٠- ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص١٧.
- ٢٢١- المصدر نفسه، ج٣، ص٤٣
- ٢٢٢- المصدر نفسه، ج٣، ص٤٣
- ٢٢٣- المقرئزي: السلوك، ج٤، ق٢، ص٥٣١-٥٣٢؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج١٣، ص٤٨٠-٤٧٩؛ ٢٤٥.